



## مداخلات لغوية

## أبو أوس إبراهيم الشعلان

إن  
حرف زائد

لا يسلم المبتدأ من دخول بعض الأحرف عليه، ومنها ما لا يغير لفظه كحرفي الاستفهام (أ، هل)، نحو: (أزيد

عندك) فزيد مبتدأ، ومنها ما يغير لفظه فيكون مجروراً، نحو (ربّ غريب خير من قريب)، فغريب مبتدأ عند النحويين على الرغم من ظهور الجر على آخره، وهم يقدرّون الضمة على آخره لتعذر ظهورها بسبب اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (ربّ). ويفهم من ذلك أن المبتدأ يمكن أن يجرّ جراً لفظياً لا يزيله عن ابتدائه. ثم إننا نجد هذا المبتدأ تدخل عليه (إن) فتتصبه، نحو: (إن زيدا عندك)، ولكن النحويين لم ينظروا إليه نظرهم إلى المبتدأ بعد (ربّ)، بل غيروا اللفظ المطلق عليه فجعلوه اسماً لإن. ونحن إن كنا نعرف المقصود بالمبتدأ لا نفهم ما المقصود باسم إن فهو مصطلح غريب مفتعل، واليقين أننا أمام المبتدأ، وإن طرأ عليه النصب كما طرأ عليه الجرّ أيضاً، ولم نجد من النحويين من نقض هذا الأمر الذي أبرمه النحويون حتى جاء أزهري محدث ليقدر غير هذه ذلك، قال عبد المتعال الصعدي في كتابه (النحو الجديد) ص ٢٥١-٢٥٢: (ينصب المبتدأ ويرفع الخبر إذا دخلت عليه (إن) أو إحدى أخواتها، مثل (إن الله غفور). ومن أخوات إن-أن-مثل (اعلم أن الصوم فرض). ومنها-كأن-مثل (كأن زيدا أسد). ومنها-لكن-مثل (العجلة محبوبة لكنها ضارة). ومنها-ليت-مثل (ليت الشباب يعود). ومنها-لعل-مثل (لعل الشفاء قريب). ومنها-لا-النافية للجنس، مثل (لا رجل في الدار)). فهذا قول واضح لا جمجمة فيه. وأما النحويون فلم يفهم تغيير المبتدأ ليكون (اسماً لإن) بل أثاروا نقاشاً عقيباً حول الأثر الذي تؤثره (إن) في الجملة الاسمية، فمنهم من قال أنها نصبت المبتدأ ورفعت الخبر ومنهم من اقتصد فقال بأنها نصبت المبتدأ وتركت الخبر كما هو، ثم أمعنوا في الأمر بشيء كالخيال حين سألوا عن علة نصبها المبتدأ ورفعها الخبر فزعموا أنها حملت على الأفعال في عملها، بمعنى أن العربي حين نصب بها حملها على الفعل الذي يرفع وينصب، وصنيعهم هذا أجاهم إليه أرائهم تعميم عمل الفعل النصب، أي أن الفعل هو الذي ينصب وأما غيره فمشبه به كالأسماء أو محمول عليه كالحروف، وهذا افتراض لا يلزم، وتضييق أدى إلى ذلك الجدول. ووجد النحويين أنفسهم في إشكال آخر وهو مخالفة هذا الحرف لما حمل عليه من فعل؛ فالفعل يرفع المسند إليه (الفاعل) أما (إن) فتتصب المسند إليه (المبتدأ)، فعند النحويين إلى محاولة رأب صدع أمرهم بالقول إنما حملت على فعل مقدم مفعوله على فاعله.

ويمكن القول بعد هذا التقديم والبيان أن الخروج من كل هذه الإشكالات إنما يكون في عد عمل (إن) عملاً شكلياً لا يتعدى اللفظ وأن ما بعدها مبتدأ منصوب لفظاً كما جرّ لفظاً بعد (ربّ)، وكما جرّ خبر ليس لفظاً بالباء الزائدة. ويؤيد هذا كون (إن) للتأكيد فهي بهذا تكون حرفاً زائداً كما كانت الباء المؤكدة زائدة. ويؤيد هذا أن (ما) قد تكفها عن عملها حين تقول (إنما زيد عندك)، وأن عملها قد يترك متى خفت، نحو (إن زيد عندك).

الرياض

لإبداء الرأي حول هذا المقال، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الكاتب (٧٩٨٧) ثم أرسلها إلى الكود ٨٢٢٤٤

تناولنا في المساق الماضي ظاهرة الاستلاب العربيّ الشغوف بكل ما هو غربيّ. ومن أعراضه الوجد بالكلمات الأعجمية والغرام باجتلابها بمناسبة وبغير مناسبة. ويظهر ذلك بدرجاته المتفاوتة لدى فئات أربع:

(١) مغترب عن ثقافته ولغته، نشأ في أكناف مجتمع آخر، وقد لا يحسن التعبير بالعربية. وهذا له مبرراته.

(٢) غير مغترب لكنه متهافت المعرفة بلغته، ولا يرى اللغة إلا ما يسمع ويلقف، وما يسود في الأوساط العامة. فهذا شبه أمي، مهما حمل من شهادات ورقية. وهو في المستوى الثقافي (إمعة)، أينما يوجه ينقد ويمتثل. وفئة هذا الصنف أكبر الفئات.

(٣) ذو عقدة خواجة)، بسبب أنه لم يحظ بثقافة أجنبية، وهو يخشى أن يظهر تقليدياً إزاء أقرانه ممن امتازوا عليه في ذلك الجانب. ولهذا تراه يحرص على تزيين حديثه وكتاباته بالحروف اللاتينية، حتى وإن بإعادة كتابة الأسماء المشهورة بتلك الحروف. كما أنه يحرص على اجتلاب أي مصطلح بغير العربية، وإن كانت عنه بدائل بالعربية أكثر دلالة واستقراراً وأصالة، فذلك السلوك لديه بالذات؛ لأنه يظهره على قدم المساواة مع ذوي العزم من المتفرجين. وهذا المسكين يحمل عقدة نقص مزمنة، لا علاج لها؛ لأنه لم يعد في طور التعلّم ليعوض ما فات، ولا في طور التربية كي يسقى دواء الثقة بالنفس والبراءة من عقد المحاكاة لمن يكبرون في نفسه.

(٤) لا منتم فكرياً أصلاً، على الرغم من معرفته ووعيه، بل لمعرفته تلك ووعيه؛ فلغته جزء من عقليته وتوجهه الأبعد مغزى من اللغة، وهذا هو الأخطر.. لكننا نحسبه لا يزال الأقل الأشد.

إن التقليد معيب في حد ذاته؛ لأنه نقض الأصالة، والحرية، والكرامة. فكيف إذا كان في أمور لا ضرورة لها ولا معنى، والبدايل عنها متاحة؛ هو عندئذ مرض حضاري، يستأهل الشفقة، والسعي إلى المعالجة.

على أنه لا يخلو الأفق العربي مما قد يبشّر بخير، وإن كنا نتمنى أن لا يكون جبراً عربياً على ورق النسيان؛ لما يبدو من أن العرب - منذ تاريخهم في الترحل واستحالة منازلهم الأولى إلى أطلال تععب فيها الغربان وبيكي عليها الشعراء - قد مردوا على الترحل بين القرارات، فلا استقرار لما يقررون، ولا نهار لما يكتبون! ومن تلك البشائر ما نشره المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، عبد العزيز بن عثمان التويجري، تحت عنوان (قانون رائد لتعزيز السيادة اللغوية، في صحيفة (الحياة)، عدد ٦-٦-٢٠٠٨، حول ما صدر عن مجلس الشعب المصري مؤخرًا من قانون إعادة تنظيم مجمع اللغة العربية، الذي نصّت مادته الثالثة على: (أن تلتزم ندر التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة، و وحدات الإدارة المحلية، وغيرها من الجهات الخاضعة لإشراف الجهات المشار إليها، بتنفيذ ما يصدره المجمع من قرارات لخدمة سلامة اللغة العربية، وتيسير تعميمها وانتشارها، وتطوير وسائل تعليمها وتعلمها، وضبط نطقها الصحيح، وتوحيد ما فيها من مصطلحات، وإحلالها محل التسميات الأجنبية الشائعة في المجتمع، على أن يصدر بها قرار من الوزير المختص،

## مساقات

## د. عبد الله بن أحمد الفيضي

معادلتنا  
العامة  
الإنجليزية!

يُنشر في الوقائع المصرية، ويقوم المجمع من خلال لجانته النوعية المختصة، بتحقيق هذا الدور، وتذليل أية صعوبات تواجهه، ومتابعة تنفيذ، وتقييم مستوى الأداء فيه. (ويعتبر) هذا الالتزام أحد الواجبات العامة الملقاة على العاملين، كل في حدود اختصاصاته، ويترتب على مخالفة هذا الالتزام انعقاد المسؤولية التأديبية للمخالف). وعليه، جاء في مطلع التوصيات الصادرة عن الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر المجمع: (يؤكد المجمع كل ما صدر عنه من توصيات سابقة عبر مؤتمراته السنوية، والعمل على استخلاصها والتركيز على أهم ما جاء فيها، تمهيداً لإرسالها - ومعها توصيات هذا المؤتمر - إلى وزير التعليم العالي، (باعتباره) الوزير المختص الذي يشير إليه القانون، لاستصدار القرارات الملزمة بها، ونشرها في الجريدة الرسمية طبقاً للقانون). ويأتي القانون الذي أصدره مجلس الشعب المصري - كما يشير التويجري - استجابة للقرار الذي أصدرته القمتان العربيتان في كل من الرياض ودمشق بخصوص حماية اللغة العربية. ونحن نأمل هنا أن لا نظل نحلم، ثم نغني:

ألا يا ليلٍ طُلْتُ عَلَيَّ حَتَّى

كأَنَّكَ قَدْ خُلِقْتَ بلا صَباح!  
وعودة إلى طرف المعادلة الآخر، أي العامية وشعرها.. فلربما ظن بعض - بعد معركتنا مع الشعر العامي - أننا نراه شراً مطلقاً، بل قد يظننا ضدّ أعلامه، وضدّ اللهجات، وقبائل العرب! وهناك من قال لي بصراحة: (لماذا تقف - يا عبد الله - ضدّ الشعب (هكذا!)، وتراث الأباة والأجداد، فنحن عرب، يا أخي، مثلك!) ومثل هذا الكلام دال على أن قائله إما لم يحسنوا قراءة خطابي النقدي للعاميات، أو أن تعصبهم لها قد بلغ منهم مبلغه. وبعيداً عن شخصنة القضايا، أو قبيلتها، أو شعبيتها، فإن من حق هؤلاء المتسائلين

الإجابة، كي يفهموا حقيقة الموقف العلمي والثقافي من الشعر العامي. ذلك أننا قد ورثنا حبّ المديح، ودرجنا على عقليّة: إمّا أن تكون معي - على الحلوة والمرّة - وإلا فأنت ضدي، وألفنا عدم التفريق بين (النقد) و(الذم). وهنا يجب أن يكون واضحاً أنني شخصياً لست ضدّ الشعر العامي، من حيث هو شعر، ولا يمكن أن يكون شاعر ضدّ الشعر، بأي لهجة أو لغة. وكم أطرب كغيري لجيد ذلك الشعر، وربما أكثر من شعراء العامية أنفسهم، لأن طربي هنا لا طرباً للهجة، أو لشعر، أو للمضامين فحسب، ولكنه طرباً أيضاً لأصالة فنيّة يحملها بعض ذلك الشعر، ولذاكرة بيتعتها في دارس مثلي للشعر الجاهلي، منذ (شعر ابن مقبل العجلاني)، الذي كتبت فيه رسالتي للمجستير، إلى (مفاتيح القصيدة الجاهلية)، إلى التراث العربيّ عموماً، فكثير من ذلك الشعر العامي يعيدني إلى تلك الجذور العريقة لشعر العرب، بما له وما عليه. بل سأضيف هنا ما قلته من قبل مراراً: إن العربية في حاجة إلى ثورة في لغتها ونحوها، اللذين شيد لنا تراثهما (أعاجم)، أو (غرباء) عن الذوق العربي والسليقة والبيئة العربيّتين، فأفسدوا وأصلحوا، وعقدوا وعالجوا، وأتوا في أسفارهم بعجائب وغرائب السفسطات والأوهام التي جعلت العربية لعبة سحرية لا يفك طلاسمها إلا ذوو العزم من حواة النحاة الفارغين. فشوهوا أجمل لغة اختارها الله لخاتم أنبيائه وكتبه، وصدّوا العرب عن لغتهم صدّاً، وأصبح عملهم مضرب المثل في فساد المنهج ووهن الحجّة. وتلك الثورة الضرورية على التراث - الذي صنعه لنا فرس أو قابعون إلى جوارهم في البصرة والكوفة، يتسقطون أكاذيب الأعراب المتسولين على أبواب المدن، فإن لم يجدوا لديهم الشواهد صنعوها بأنفسهم - لن تتأتى إلا بمراجعة نقدية لتلك التراث، متحررة من تقديس السلف، في ضوء ما تبقى حياً من العربية في استعمالها الفطري. ولا ينبغي أن يلتبس هنا فهم التوجه العلمي البحث للإفادة من مادة اللهجات العربية بتلك الدعوة المجانية لنشر العامية أو ترسيخها، فهذا شيء وذاك شيء. إن الموقف من الشعر العامي يمكن تلخيصه إذن في رفض أمور سلبية يحملها ذلك الشعر، أظهرها: اللحن الإعرابي. وهو إفساد لنظام اللغة العربية، ونشر لذلك الفساد، وترسيخ له، وتصعيب لعلاجه. إلى جانب ما يوطده الشعر العامي من قيم اجتماعية بالية، ومضرة على المستويات الاجتماعية والتعليمية والثقافية. إضافة إلى صرف الناس - حتى المتعلمين منهم - عن الفصحي، وإغرائهم بالعامية واجتذابهم إلى نتاجاتها. فضلاً عن صرف مبالغ طائلة في غير محلها، مع أن أوجه التنمية المعيشية في بلداننا - التي تسمى نامية - كانت الأولى بتلك المبالغ والأحق بإنفاقها. ولتفصيل القول في كل سبب من هذه الأسباب مساقنا الآتي، بإذن الله .

الرياض

aalfaily@yahoo.com

لإبداء الرأي حول هذا المقال، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الكاتب (٥١٥١) ثم أرسلها إلى الكود ٨٢٢٤٤